

التنمية الاقتصادية وعلاقتها بسياسات التجارة الخارجية

أ.د. رحمن حسن علي

الباحث
عماد حسن حسين

كلية الادارة والاقتصاد / جامعة واسط

الخلاصة :

نرى العالم مقبل على ثورة في التقنية وفي الإنتاج والتسويق نتيجة للتقارب الموضوعي في حرية التجارة بين الكثير من السياسات الاقتصادية والدولية فنرى ما يشهده العالم من تحولات وتغيرات جذرية تنتقل بنا إلى العالمية والكونية ، فالاتصالات والمعلوماتية وحرية انسياب التدفقات المالية والنقدية والمساعدات الفنية هي من أبرز ما يشهده العالم من تحولات تتم بسرعة فائقة تظهر آثارها بشكل مباشر على التجارة الدولية. إن ما يسمى بالحرية التجارية ليس مجرد اجتهاد في قضية معينة أو تطبيق اقتصادي لحالة معينة بل أنه ظاهرة عامة وشاملة فهي موقف فكري من إحياء النظرية الاقتصادية التي تسهم في زيادة التبادل التجاري ضمن أسس موضوعية سليمة . وعليه فإن سياسات التجارة الخارجية المبنية وفق أيولوجية موضوعية تسهم إسهاماً كبيراً في زيادة وتأثر التنمية الاقتصادية .

فمشكلة البحث تكمن في التساؤل عن أسباب العجز المتنامي في برامج التنمية الاقتصادية وإشكاليات الأزمات الاقتصادية المتوالية على الاقتصادات العالمية

ويهدف البحث إلى تقصي ودراسة جميع آليات السياسات التجارية وإمكانية الترابط الموضوعي بين برامج التنمية والنمو الاقتصادي والسياسات التجارية الخارجية .

فيما تقوم فرضية البحث على اعتقاد بأن تدني مشاريع التنمية الاقتصادية في مختلف القطاعات لأغلب الاقتصادات العالمية إلى أسباب تدني آليات وسائل التجارة الخارجية والسياسات التجارية الخارجية .

كما اعتمد البحث على منهج الاستدلال والاستنباط الذي يعتمد على التحليل العقلي والاستدلال المنطقي بهدف الحكم على فرضية البحث .

فالببحث يتناول ثلاثة مباحث رئيسة، تضمن المبحث الأول السياسات التجارية والآثار الايجابية والسلبية لتحرير المبادلات التجارية، أما المبحث الثاني فقد تطرق إلى السياسات الحمائية وآثارها الايجابية والسلبية في التطبيق، فيما استعرض المبحث الثالث إلى الاتفاقات الدولية ونشوء منظمة التجارة العالمية، ثم اختتم البحث بجملة من الاستنتاجات والتوصيات.

المقدمة

إن البحث في التجارة الدولية يستوجب دراسة تفصيلية تتطرق إلى السياسات التجارية الخارجية التي تطبقها الدول ، سواء كان الأمر يتعلق بتلك الدول التي تفضل تطبيق انتهاج مبادئ الحرية الاقتصادية للمبادلات التجارية الدولية ، وتنادي برفع كل القيود والحواجز على هذه المبادلات، على اعتبار أن هذا سوف يؤدي إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الرفاهية الاقتصادية للعالم أجمع ، أو تلك الدول التي تطالب بضرورة تطبيق سياسات حمائية على اقتصادياتها ، لتجنب بعض المؤثرات الخارجية من حيث تطورهما التاريخي ، ومعرفة ما هي الوسائل المستخدمة بالنسبة لكل واحدة في التأثير على المبادلات التجارية الدولية . وكذلك التعرف على الآليات التي تطبق لكلا هاتين السياستين ، ومعرفة الإيجابيات والسلبيات في تطبيق كل واحدة منهما ، ليتسنى اختيار ما يناسب سياستنا الاقتصادية ولاسيما في خصم هذه المتغيرات الدولية من خلال ما تتعرض لها كثير من الاقتصاديات الدولية للأزمة المالية العالمية التي أخذت تعصف بثمار التنمية الاقتصادية لهذه البلدان .

مشكلة البحث :

تكمن مشكلة البحث في التساؤل عن أسباب العجز المتنامي في برامج التنمية الاقتصادية وإشكاليات الأزمات الاقتصادية المتوالية على الاقتصاديات العالمية رغم تعدد آليات السياسات التجارية الخارجية لمعظم البلدان .

هدف البحث :

تهدف هذه الدراسة إلى تقصي ودراسة جميع آليات السياسات التجارية وإمكانية التعرف على الترابط الجدلي والموضوعي بين برامج التنمية والنمو الاقتصادي والسياسات التجارية الخارجية .

فرضية البحث :

تقوم فرضية البحث على اعتقاد يفيد بأن تدني مشاريع التنمية الاقتصادية في مختلف القطاعات الاقتصادية لأغلب الاقتصادات العالمية إلى أسباب تدني آليات وسائل التجارة الخارجية والسياسات التجارية الخارجية .

منهجية البحث :

اعتمد البحث على الأسلوب المكتبي في مراجعة الدراسات والأبحاث وأوراق العمل التي تناولت هذا الموضوع ، كما اعتمد على منهج الاستدلال الاستنباطي الذي يعتمد على التحليل العقلي والاستدلال المنطقي بهدف الحكم على فرضية البحث والتوصل إلى التوصيات .

هيكلية البحث :

البحث يتناول ثلاثة مباحث رئيسة، تضمن المبحث الأول السياسات التجارية والآثار الايجابية والسلبية لتحرير المبادلات التجارية، أما المبحث الثاني فقد تطرق إلى السياسات الحمائية وآثارها الايجابية والسلبية في التطبيق، فيما استعرض المبحث الثالث إلى الاتفاقات الدولية ونشوء منظمة التجارة العالمية، ثم اختتم البحث بجملة من الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الأول

((السياسة التجارية))

من المعروف إن السياسة التجارية ما هي إلا مجموعة من التشريعات والتعليمات واللوائح الرسمية ، وكافة الأساليب والإجراءات التنظيمية المتبعة من قبل السلطات المسؤولة في الدولة ، لكي تقوم بتنفيذ تلك الإجراءات العديدة على نشاطات التجارة الخارجية ، سواء تقيده بدرجة أو بأخرى ، او تحرره من العقبات والحواجز المختلفة التي تواجهه على المستوى الدولي ، أو على المستوى الإقليمي بين مجموعة من البلدان من أجل تحقيق المصلحة القومية⁽¹⁾.

أو بالإمكان تعريف مبادئ وممارسات السياسة التجارية ، على أنها مجموعة من الإجراءات المتخذة المطبقة من طرف الدولة بغاية إتباع وتوجيه وحماية الانتاج الوطني ، والتأثير على تدفقات البضائع التي تمر عبر الحدود عند الدخول والخروج .

أولاً : سياسة الحرية التجارية :

لقد تبلورت الاتجاهات والأفكار الاقتصادية عبر العصور في شكل مذاهب اقتصادية مختلفة تحكمت في السياسة التجارية منذ أقدم الأزمنة .

إن الدوافع التي تسوق كثير من سياسات البلدان الاقتصادية إلى سياسة الحرية التجارية تبقى الكثير من أهدافها الاقتصادية التي تحقق اقتصاداً قوياً يسهم في زيادة وتائر النمو الاقتصادي لتلك البلدان متمثلاً في صور عديدة لأنشطة وقطاعات اقتصادية مختلفة ، فسياسة حرية التجارة أو الانفتاح الاقتصادي في قطاع التجارة تظهر لنا جلياً بأنها أكثر بروزاً وظهوراً من جوانب أخرى فهي تستمر في الظهور والتطور والانعكاس على القطاعات الاقتصادية الأخرى. فهي تنعكس مثلاً على سهولة الحصول على أساليب التطور العلمي والتكنولوجي إلى البلدان التي تفتقر لهذه التطورات العلمية والتكنولوجية كذلك يمكن الاستفادة من خلال الحد المتواصل من الدول الصناعية لدعم منتجها الزراعيين إنتاجاً وتصديراً بحيث يمكنهم من الاستفادة من زيادة الصادرات من الدول النامية إلى البلدان ذات الاقتصادات المتقدمة . ومن خلال برامج تلك السياسات الاقتصادية يمكن زيادة حجم المبادلات الدولية وبالتالي تحسين الوضع الاقتصادي نتيجة لتحرير التجارة الدولية . إن تحفيز الدول على زيادة إنتاج السلع الزراعية نتيجة إلغاء الدعم للسلع الزراعية في الدول المتقدمة مما سيزيد من أسعارها فتكون الفرصة للدول النامية.

وبالإمكان فض النزاعات التجارية بين الأطراف المتعاملة تجارياً في حالة التزام الحيادية والموضوعية التي هي من صميم مبادئ الحرية التجارية .

لقد جنت دول العالم خلال سنوات القرن التاسع عشر ثمار حرية التجارة ، وحرية انتقال عملي ورأس المال ، فدافعت بذلك الشعوب والحكومات منذ القدم على مبدأ الحرية التجارية ، لما لها من مزايا وإيجابيات على الاقتصادات الوطنية من جهة ، وزيادة نمو الانتاج العالمي من جهة أخرى ، فاننقد الكلاسيك وعلى رأسهم ديفيد ريكاردو تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية ، ودافعوا عن الحرية الاقتصادية بصفة عامة ، والحرية التجارية بشكل خاص ، فاتبعت بذلك العديد من الدول ، تطبيق سياسة الحرية التجارية ، طيلة فترة طويلة من الزمن ، وعليه فإن

الحرية في إطار السياسة التجارية تهدف إلى تحرير حركة السلع ، عوامل الانتاج والخدمات ، وتمثل الفائدة المراد الحصول عليها من خلال هذه ، عند اشتداد حدة المنافسة تؤدي إلى تحسين الانتاج عن طريق تحسين النوعية ، وتخفيض الأسعار ، وكذلك تخفيض حجم الحواجز أمام التجارة ، ويمكن اختصار مظاهر حرية التجارة من خلال وجود منافسة عادلة على مستوى الأسواق ، مما يسمح للميزة النسبية لسلعة معينة أو سلعة أخرى ، أن تنتقل من بلد إلى آخر ، ومن مؤسسة إلى أخرى لما يطور السوق ، لما تظهر تقنيات جديدة تسمح بالحصول على سلع أفضل وبأسعار أقل ، كما تسمح بتحسين عمليات الالتحاق والدخول في الأسواق من خلال تخفيض وإلغاء كل الحقوق الجمركية ، والقيود الكمية وكل أشكال الحواجز غير الجمركية .

ومن خلال تطبيق انتهاج سياسة الحرية التجارية تنبثق العديد من الآثار الإيجابية والسلبية التي تدفق المبادلات التجارية التي سوف يمكن التطرق إليها في الفقرات اللاحقة الآتية .

ثانياً : الآثار الإيجابية لتحرير المبادلات التجارية :

لقد وجدنا أن هناك كثير من أشكال الآثار الإيجابية التي يمكن أن نتوقع تحقيقها من خلال تحرير المبادلات التجارية والتي تعود على كافة الأمم بالنفع عند تطبيق هذه السياسة . ويمكن ذكر كثير من هذه الآثار الإيجابية بما يلي :

- 1- بالإمكان الحصول على كمية أكبر من السلع والخدمات عند إجراء التبادل أكثر مما عليه في الاعتماد على الذات ، وبالتالي توسيع السوق إلى عدد كبير من الدول من خلال زيادة المبادلات الدولية⁽ⁱⁱ⁾.
- 2- من غير الممكن إقامة المنشآت والمؤسسات الاحتكارية في ظل حرية التبادلات التجارية ، وهذا لن يتحقق إلا في ظل الظروف الحمائية ، ذلك أن سياسة الحماية التي تؤدي إلى تمتع بعض الشركات والمؤسسات بصورة من صور الاحتكار⁽ⁱⁱⁱ⁾.
- 3- إن أحد أسباب قيام التجارة الدولية ما بين البلدان ، نتيجة لوجود اختلاف في النفقات النسبية لعوامل الإنتاج ما بين الدول المختلفة بنسب متباينة ، حيث وبافتراض حرية انتقال عوامل الإنتاج ما بين البلدان سوف تتحقق المنفعة بالنسبة للجميع ، بإنتاج تلك السلع التي تتناسب ووفرة هذه العوامل في كل سلعة .
- 4- بالإمكان أن تؤدي عملية تحرير المبادلات التجارية إلى زيادة تركيز وتخصص المؤسسات والوحدات الانتاجية ، وهذا يؤدي إلى خفض تكاليف الإنتاج للوحدة الواحدة عند زيادة حجم الانتاج وحجم المبيعات ، وهذا ما يعرف باقتصاد وفورات الحجم .
- 5- إن عملية تحرير المبادلات التجارية تؤدي إلى تخفيض الأسعار ، التي يستفيد منها المستهلكون مباشرة . ويتمثل هذا الربح في تخفيض جزء من الضرر الذي كان يلحق بالمستهلكين .
- 6- عند تحرير المبادلات التجارية وذلك في حالة كون الانتاج المحلي له قدرة أقل ، أي أقل فعالية تعويضية بالواردات ، الشيء الذي سوف يسمح بالحصول على بعض الموارد المالية الوطنية وإعادة تخصيصها إلى غايات أكثر إنتاجية في الفروع التي يتوفر فيها البلد على مزايا نسبية أكبر ، ومن الممكن في هذه الحالة هنا إلى أن يخسر بعض المنتجين عند تحرير المبادلات ، ولكن خسارتهم هذه غالباً ما تعوض بشكل واسع وبأرباح متحققة من طرف منتجين آخرين .
- 7- إن انخفاض واعتدال الأسعار مقارنة مع المستوى الذي يمكن أن تكون عليه عند الحماية التجارية ، سوف يكون لها أثر إيجابي على مؤشرات أسعار الجملة وأسعار الاستهلاك ، وبالتالي على استقرار الأسعار الداخلية، نتيجة تحريرها واشتداد المنافسة ما بين المنتجين^(iv).

8- ويرجع انفتاح السوق الناجم عن تحرير المبادلات التجارية إلى إيجابيات كثيرة بسبب تأثيرها باشتداد حدة التنافس ما بين المؤسسات الأجنبية والوطنية على مستوى السوق المحلي، مما يستوجب على المؤسسات الوطنية أن تكون أكثر فاعلية ، وأن تكون لها أكثر قدرة على مواجهة المنافسة وأكثر تخصص وأكثر تطور على المستوى التكنولوجي ، والشيء الذي ينعكس بأكثر إيجابية على منافسة الاقتصاد الوطني .
إن انطلاق الفكر الاقتصادي لتحرير المبادلات التجارية من فرضية ترى أن اتساع الأسواق يؤدي إلى نتائج اقتصادية هامة للتجارة كمحرك للتنمية وقادرة للاستثمارات ذلك أن نمو التبادل التجاري يساعد على تحقيق وفورات الحجم ورفع الكفاءة الإنتاجية وزيادة حجم الإنتاج، ورفع معدلات النمو، ما يجعل المنطقة جاذبة للاستثمار الأجنبي المصحوب بالتكنولوجيا ، الأمر الذي يدعم القدرات التنافسية للإنتاج داخل وخارج المنطقة، ويزيد من فرص التوظيف ورفع كفاءة القوى العاملة واستيعاب الزيادة المستمرة فيها .

ثالثاً : الآثار السلبية لتحرير المبادلات التجارية :

لقد تمثلت معظم الآثار السلبية الناجمة عن حرية المبادلات التجارية بانخفاض رصيد الرسوم الجمركية وارتفاع أسعار السلع الزراعية نتيجة إلغاء الدعم المحلي في الدول المتقدمة وبالتالي دعم الصادرات مما سينعكس سلباً على ميزان المدفوعات ، بالإضافة إلى صعوبة الانتقال المباشر لاقتصاد السوق وبشكل مفاجيء ، ولانحسار نظام الأفضلية الذي كان مقررراً للدول النامية من الدول المتقدمة ، وفيما يأتي الآثار السلبية التي يتركها نظام تحرير المبادلات التجارية :

- 1- إن كل أنواع المنافسة الخارجية تشكل بمثابة تهديد مباشر بالنسبة للصناعات الوطنية الناشئة ، وفي حالة عدم حمايتها فإن هذا سوف يؤدي إلى زوالها مستقبلاً .
- 2- إن الإفراط في عملية تحرير المبادلات التجارية تؤدي إلى زيادة استيراد بعض السلع من أجل إشباع بعض الحاجات وهذا ينجم عن زوال كثير من فروع النشاطات الأقل فعالية ، وبالتالي ينتج عنه زيادة رصيد العجز التجاري .
- 3- إن تطبيق مبدأ تحرير المبادلات غالباً ما يؤدي إلى اقضاء فروع كثيرة من النشاطات الأقل فعالية ، وينتج عن ذلك خطورة التعرض للبطالة لكثير من العمال الذين يشغلون هذه الفروع .
إن عملية المقارنة ما بين إيجابيات وسلبيات تحرير المبادلات التجارية ، يتضح لنا بأن الإيجابيات هي أكبر بكثير من السلبيات . لقد اتسمت الحقبة التاريخية للقرن التاسع عشر منذ بدايته إلى غاية سنة 1880 بتطبيق سياسة الحرية التجارية وإلغاء الحواجز والعراقيل أمام المبادلات الدولية ، خاصة من طرف القوى العظمى آنذاك ، مثل بريطانيا ، فرنسا ، وألمانيا ، فشهدت بذلك التجارة الدولية من خلال هذه المرحلة بالذات من القرن التاسع عشر أكبر معدلات النمو^(v) ، في حين عرفت نهاية هذا القرن (من 1880 إلى غاية اندلاع الحرب العالمية الأولى ، سنة 1914) وفترة ما بين الحربين العالميتين (الأولى والثانية) توسعاً كبيراً في تطبيق السياسات والإجراءات الحمائية التي نجم عنها تدهور كبير في معدلات نمو الاقتصاد العالمي ، بصفة عامة والتجارة الدولية بصفة خاصة . نجد أنه يلاحظ عدم استفادة كافة بلدان العالم بذلك الرواج والانتعاش الاقتصادي الذي عرفه القرن التاسع عشر نتيجة تحرير التجارة الدولية بنفس المستوى ، بل وعلى العكس من ذلك فلم تستفد من إيجابيات هذا التحرير ، ولا اقتصاديات البلدان العظمى آنذاك على اعتبار أنها البلدان التي تطورت قبل تطور البلدان النامية . وهو ما جعل اقتصادياتها ومؤسساتها الانتاجية تمتاز بقدرة تنافسية كبيرة ، نتيجة تركيز رأس مالها الذي سمح لها بالإنتاج على أساس مبدأ وفورات الحجم ، مما أدى إلى تخفيض تكلفة الوحدة الواحدة ، وبالتالي تحقيق فائض قيمة أكبر ، وأرباح إضافية عند إجراء التبادل

الدولي ، كون أن نسب التبادل لصالحها ، الشيء الذي لا نجده في البلدان الناشئة التي هي في بداية الطريق ، في حين وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار بطبيعة التخصص والتقسيم الدولي للعمل الذي ساد تلك الفترة من جهة ، وكون أن معظم بلدان العالم الثالث مستها ويلات الاستثمار الذي عمل على نهب ثرواتها الطبيعية عن طريق الاستيراد وتصريف منتجاتها في أسواق هذه البلدان عن طريق التصدير من جهة أخرى فإننا نستنتج من هذا الانفتاح والتحرير في السياسات التجارية الذي طبع سمات تلك الفترة لم يزد لها إلا تخلفاً وتبعية اتجاه البلدان المتقدمة .

ونتيجة للتدهور الذي ظهر خاصة ما بين الحربين العالميتين ، قامت العديد من الدول المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية ، إيماناً ووعياً بأهمية الفوائد التجارية والاقتصادية التي تحصلت عليها أثناء القرن التاسع عشر ، بطرح فكرة تحرير المبادلات التجارية الدولية لأي إطار قالب جديد من التخصص والتقسيم الدولي المعاصر للعمل ، والمطالبة بضرورة إلغاء بأسرع وقت ممكن تلك العراقيل والمعوقات ، أمام المبادلات الدولية الموروثة عن سنوات الثلاثينات بتأسيس منشآت ومؤسسات دولية كأسلوب جديد استعملته البلدان المتقدمة للتحكم أكثر في دواليب التجارة العالمية ، وفق نمط جديد من التقسيم الدولي المعاصر للعمل ، أين تظهر الاتفاقية العامة للتعريف الجمركية والتجارة (الغات) التي أنشئت عام 1947 ، إحدى هذه الأدوات التي تعمل على تكييف التغييرات الاقتصادية والتجارية وفق ما يخدم بالدرجة الأولى أهداف ومصالح القوى الاقتصادية العظمى المسيطرة على المبادلات التجارية الدولية ، وليس عامل من عوامل توزيع ثروات الاقتصاد العالمي بصفة عادلة ما بين بلدان العالم وبدون تمييز ، حيث يتجلى الهدف الرئيس من إنشاء (الغات) على التحرير التدريجي للمبادلات الدولية في إطار القيام بمحادثات متعددة الأطراف ما بين البلدان الأعضاء في (الغات) عبر مختلف الدورات التي نظمت من طرف هذا التنظيم منذ نشأته سنة 1947 إلى غاية زواله نهاية عام 1993 ، وعليه يمكن المبادرة إلى الأذهان ما معنى (الغات) وما هو الدور المناط بها في إطار المحادثات المتعددة الأطراف للمبادلات التجارية الدولية ، وما هي أهم النتائج المتوصل إليها عبر مختلف الدورات التي قامت بتنظيمها منذ نشوئها إلى غاية زوالها .

المبحث الثاني

((سياسة الحماية التجارية))

لقد كان من الطبيعي أن نقول أن الفضل يعود إلى نظرية ريكاردو في إنشاء وإقامة مبدأ التبادل التجاري الحر، في الوقت الذي نلاحظ أن كثير من الاقتصاديين وعلى رأسهم الاقتصادي الألماني "فردريك ليست Fredrik List"^(vi) لم يتوقفوا عن الذكر والتنويه بالمزايا والمحاسن الايجابية للحماية، وإذا كانوا لم ينفوا بتاتا حرية التبادل التجاري لما لها من ايجابيات على الاقتصاد والتجارة العالمية، وعلى التخصص وتقسيم العمل الدولي، فإن الحماية بالنسبة لهم لا تعني إلا تلك البلدان الجديدة على الساحة الدولية وإنها لا تطبق، إلا خلال فترة زمنية ظرفية معينة تمر بها البلدان الناشئة الجديدة، وذلك حتى يسمح لهذه الأمم بسد وتدارك قوة التخلف الصناعي مقارنة مع الدول العظمى، إذن فمسألة الحماية طرحت منذ القرن التاسع عشر، وذلك على اعتبار أن المزايا الخاصة بالمنافسة الدولية لا تعود بنفس الدرجة على كل الأطراف المتبادلة، وإلا كيف تفسر حالات العجز المستديمة التي تلاحق بعض الدول.

وتتضمن سياسة الحماية ضرورة حماية المتعاملين الاقتصاديين الوطنيين من المنافسة الأجنبية، ويتم تطبيقها من خلال استعمال بعض الأدوات المختلفة التي تهدف من ورائها تحقيق بعض الأهداف، وقد ينجز عنها بعض العواقب على المبادلات التجارية.

أولاً - أدوات السياسة الحمائية :

هناك العديد من الأدوات الحمائية التي تستعملها الأمم والحكومات من أجل حماية أسواقها الوطنية من الواردات الأجنبية، وحتى تستوعب فهم طبيعة تلك الخلافات الحديثة الموجودة ما بين الأطراف المتنازعة، فإن من الضروري معرفة وتحليل أدوات السياسة التجارية وأثارها على اقتصاديات الأمم، فمن الناحية التقليدية نميز بين نوعين من الحواجز التي تفرضها الدول من أجل التأثير على نشاط تجارتها الخارجية وهي :

1 - الحواجز غير الجمركية : وتخص كل ما تبقى من أنواع الحواجز غير الجمركية.

وفي ما يلي أهم هذه الأدوات الحمائية ومدى تأثيرها على النشاط الاقتصادي :

أ - الرسوم الجمركية (الحواجز الجمركية) : على الرغم من النتائج الكلاسيكية للتحليل الاقتصادي المبني على افتراض وجود المنافسة الكاملة وحرية المبادلات التجارية والتي تنتقد تقييد هذه الأخيرة من خلال فرض الرسوم الجمركية، على اعتبار أن ذلك يؤدي إلى وجود اختلاف ما بين الأسعار المحلية مقارنة بالأسعار الدولية بالنسبة لمنتوج معين الشيء الذي يلحق ضرراً بالاقتصاد الوطني لذلك فإن الرسوم الجمركية تعتبر من أهم الأساليب والأدوات القاعدية التقليدية للحمائية التي تطبقها الدول منذ القدم، وهذا لما تتسم به الإيرادات الجبائية، ويعرف الرسم الجمركي على أنه عبارة عن ضريبة تفرضها الدولة على سلعة تعبر حدودها الوطنية سواء دخولاً في حالة الواردات، وخروجاً في حالة الصادرات^(vii). وتقسم الرسوم الجمركية إلى رسوم على الصادرات ورسوم على الواردات، ولكن ما يلاحظ أن حالات فرض الرسوم على الصادرات محدودة، لأن الدول تسعى بمختلف الطرق إلى تشجيع صادراتها وليس الحد منها، أما الرسوم على الواردات فتعمل بها معظم دول العالم^(viii).

ب - نظام الحصص : على غرار تطبيق التعريفات الجمركية فإنه بإمكان السلطات العامة اللجوء إلى فرض حواجز غير جمركية أمام التجارة الدولية في شكل قيود وعراقيل كمية تتراوح ما بين المنع التام والمطلق للواردات، أو من خلال فرض نظام الحصص الذي يعمل على تحديد الكميات من السلع التي يسمح لها الدخول إلى البلاد، وعليه يقصد بنظام الحصص التقييد الكمي للواردات، أي تقييد وتنظيم استيراد كل أو بعض السلع، فالحكومة تمنع استيراد سلعة معينة ثم تصدر قانوناً ينظم استيرادها، فتحدد حصة معينة أو تخصص مبالغ معينة لاستيرادها خلال فترة زمنية معينة^(ix). وتعتبر الحماية عن طريق نظام الحصص أسهل وأيسر من الحماية عن طريق الضرائب الجمركية.

ج - المعايير والمقاييس الإدارية: قد تلجأ الحكومات من أجل كبح أو الحد من عملية دخول بعض السلع إلى داخل بلدانها وذلك بوضع أو تبني العديد من الإجراءات والمعايير الإدارية والممارسات البيروقراطية، والتي تشكل بمثابة حواجز حمائية تهدف إلى الحد من المبادلات الدولية، وتتمثل خاصة في تلك المعايير الوطنية حول النوعية بالنسبة للمنتجات التي تباع داخل البلاد، وعادة ما يبرز وجود مثل هذه المعايير على أنها أداة للدفاع عن المستهلك وحمايته ضد كل أنواع المنتجات الخطيرة أو ذات النوعية الرديئة .

د - المقاييس المتعلقة بالاستثمارات المتصلة بالتجارة : إن التطور الكبير الذي تتميز به الشركات متعددة الجنسيات في الاقتصاد العالمي، دفع ببعض الحكومات لكثير من البلدان من تطبيق مجموعة من القواعد القانونية الخاصة بهدف الحد من الآثار والانعكاسات السلبية التي قد تلحق بتلك البلدان من هذه الشركات المتواجدة في الخارج، وعليه أصبحت تشكل اليوم المعايير المتعلقة بالاستثمارات المتصلة بالتجارة نوع أو شكل جديد من أشكال

الحماية المختلفة على الرغم من صعوبة قياسها، تم طرحها لأول مرة أمام الغات، خلال محادثات جولة الأوروغواي من أجل إدراجها كنوع جديد من القواعد الحمائية ضمن الاتفاقية العامة للغات .

هـ - الإعانات : على العكس من كل الرسوم الجمركية وكامل الإجراءات الحمائية الأخرى التي تعرضنا لها، فإن الإعانات تؤثر مباشرة على تكاليف إنتاج المؤسسات المحلية، وعلى نتائج تدفقات التجارة الدولية، وهناك العديد من الأشكال المختلفة للإعانات، فنجد إعانات للصادرات، أي أن المؤسسات أو الشركات لا تستفيد من هذا النوع من الإعانات إلا في حالة بيع إنتاجها إلى الخارج، أو أن تكون الإعانات للإنتاج، أي أن الإعانات والمساعدات تمنح إلى المؤسسات مهما تكن اتجاهات المنتج المنتج. غير أننا نجد أن قواعد الاتفاقية العامة للغات تنفي تماماً تطبيق النوع الأول من الإعانات، لأن هذا النوع من الحماية يظهر مدى الاعتماد على الأسواق الخارجية، ذلك أن البلد ومن خلال هذه الحمائية يبحث عن إنشاء وخلق منافسة مصطنعة بالحصول على حصص في السوق الخارجية، وليس من أجل حماية المنتجين الوطنيين .

ثانياً - الآثار الإيجابية لتطبيق السياسة الحمائية :

يستند مذهب الحماية على الحجج الآتية :

1- إن تطبيق سياسة الحماية يساعد في بعض الحالات على حماية الصناعات الوطنية، ويساعد كذلك على بقاء تداول الأموال داخل البلاد، لأن الصناعة المحلية تمكن الدولة من الحصول على السلعة محلياً دون خروج عملات صعبة في حالة استيرادها^(x) .

2- تؤدي الحماية إلى توسيع الصناعة المحلية، والحفاظ على زيادة توظيف العمال فيها، وبالتالي إنشاء دخول جديدة لهؤلاء العمال من خلال مبيعاتهم لمنتجاتهم التي يحصلون عليها من خلال نفقات المستهلكين في الداخل وذلك في أغلب الأحيان بأسعار أكبر وبنوعية أقل عن تلك الموجودة في الأسواق الأجنبية.

3- يرى أنصار الحمائية، أن التعريف الجمركية الحمائية ضرورية لتعويض المنتج المحلي عن الفروق بين نفقات الإنتاج في الداخل والخارج، إذا ما رأت ضرورة قيام تلك الصناعة وحمايتها من منافسة الدول التي تتمتع بانخفاض مستويات الأجور فيها، وحيث لا يتمتع العمال بخدمات اجتماعية كبيرة، مما يؤدي إلى زيادة الواردات، نتيجة عدم قدرة الإنتاج المحلي على المنافسة بسبب ارتفاع نفقات الإنتاج، وبخاصة ارتفاع الأجور محلياً.

4- تسمح السياسات الحمائية بضرورة رعاية وحماية الصناعات القومية بصفة عامة، والصناعات الناشئة بصفة خاصة، ذلك كون أن نفقات الصناعة تكون مرتفعة في مراحلها الأولى، لذلك يجب حمايتها في مهدها، حتى تنخفض تلك التكاليف في المراحل اللاحقة، ولن يتم رفع القيود عنها إلا عندما تصبح قادرة على مواجهة المنافسة الأجنبية دون أن يصبها ضرر.

5- غالباً ما تساعد السياسات الحمائية من ترشيد الصناعة، ذلك على الدولة تقوم في بعض الأحيان بحماية الصناعة لفترة زمنية معينة، وذلك حتى يتسنى لها إعادة ترتيب أمورها الداخلية من خلال ترشيد الصناعة مما يتناسب والمحيط الاقتصادي العالمي^(xi) .

6- تستعمل في بعض الأحيان عملية فرض الضرائب الجمركية كسلاح مضاد لظاهرة الإغراق^(*) .

ثالثاً - الآثار السلبية لتطبيق السياسة الحمائية :

* يتمثل الإغراق "Dumping" عادة في البيع إلى الخارج بأسعار تقل عن متوسط سعر الكلفة، على أن يتحمل السوق الداخلي لوحده الخسائر والتكاليف الناجمة عن تطبيق هذه السياسة، حيث يقوم الفرد المحلي دفع سعر داخلياً أكبر من سعر نفس المنتج في الأسواق الخارجية، واشتهرت هذه خاصة ما بين اليابان والولايات المتحدة الأمريكية.

- 1- يرى أنصار الحرية أن الرسوم الجمركية لها العديد من النتائج الاقتصادية غير المرغوب فيها، من ذلك عدم تشجيع المستثمرين على إقامة المشاريع الاقتصادية على تلك النشاطات أو القطاعات التي تم فرض الرسوم الجمركية على منتجاتها، لأن ذلك يؤدي إلى زيادة تكلفة الإنتاج، مما يجبر المستهلك على دفع ضريبة غير ضرورية التي تزيد من نفقات المعيشة.
- 2- تؤدي الرسوم الجمركية إلى نقص ملموس في التجارة الدولية، وإلى نوع من الركود الاقتصادي، لأن فرضها يؤدي إلى تقليل الواردات والتي تؤدي إلى نقص في الصادرات وبالتالي تدهور النشاط الاقتصادي.
- 3- تهدف الحمائية إلى التخفيض من دخول المنتجات الأجنبية على مستوى سوق معين.
- 4- قد تحدث تغيرات في تركيبة الواردات، إذا ما كانت الحمائية تفرض على السلع النهائية مما يؤدي إلى توجه الواردات نحو استيراد المنتجات النصف مصنعة.
- 5- كلما كانت الحمائية صارمة، كلما كان الفارق ما بين السعر الداخلي والسعر الدولي للمنتج كبير، وسوف يكون هذا الفارق أكبر كلما كان الطلب الداخلي كبير والكميات المعروضة محدودة.
- 6- غالباً ما تشوه الحمائية المفروضة من مفهومي التنافسية وفعالية للمؤسسات، حيث نجد في ظلها عدم قدرة المؤسسات على تحقيق المردودية الاقتصادية والمالية الممارسة في نشاط معين هذا من جهة، وعدم قدرتها على مواجهة المنافسة الأجنبية من جهة أخرى.

المبحث الثالث

((الاتفاقات الدولية ونشوء منظمة التجارة العالمية))

أولاً : اتفاقيات الغات الدولية لتحرير التجارة من (1947- 1993):

لقد انصب اهتمام كثير من البلدان اهتماماً كبيراً حتى قبل انتهاء الحرب العالمية الثانية ، بتأسيس نظام اقتصادي دولي أكثر تنظيماً وانسجاماً وذلك حتى تضمن تفادي الوقوع في نفس المشاكل التي واجهتها بعد نهاية الحرب العالمية الأولى سنة 1918 ، فطرحت بذلك ولأول مرة فكرة التعاون الدولي من طرف الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها قوة سياسية واقتصادية جديدة ما بعد الحرب العالمية الثانية لتنظيم العلاقات الاقتصادية والتجارية ما بين الدول ، وكان من الضروري حتى يخرج الاقتصاد العالمي إلى بر الأمان في أحسن الشروط والظروف لتسوية ومعالجة ثلاث قضايا رئيسة وهي: (xii)

- 1- ضرورة التطرق إلى مسألة أسعار الصرف من خلال تثبيتها ، لأن عملية المبادلات الدولية تتطلب ذلك ، وما هي الخيارات التي تواجه الأمم في تعديل قيمة هذه العملات .
- 2- ضرورة ترميم تلك الاقتصاديات التي دمرت وخربت سواء بصفة جزئية أو بصفة شاملة من جراء اعتداءات الحرب، وبالتالي طرح تساؤل كيف يتم تمويل إعادة اعمارها وبنائها.
- 3- وأخيراً طرح إشكالية كيفية تفادي تلك الانطواءات التجارية والاجراءات الحمائية التي شهدها العالم ما بين الحربين العالميتين. لذا فإن ما جاء بمنطلقات مؤتمر بريتون وودز عام 1944 (xiii) ، بوضع أساس هذا النظام الجديد ما بين الدول لحل مشاكل النقد العالمية وذلك بتنصيب مؤسستين جديدتين متعددي الأطراف وهما صندوق النقد الدولي (International Money tary Fund)(IMF) الذي يتولى الرقابة على النظام الدولي الجديد وأن يكون منبراً لمناقشة وحل القضايا التي تؤثر على ذلك النظام، وأن يعمل أساساً على تسيير أسعار الصرف من خلال مبدأ عام وهو تثبيت أسعار صرف العملات الصعبة والتعاون ما بين الأمم هذا من جهة (xiv) كما تم تأسيس البنك الدولي للإنشاء والتعمير "IBRD" من جهة أخرى ليتولى تمويل عمليات تعمير البلدان التي مزقتها الحرب وتعزيز وتيرة التنمية الاقتصادية في البلدان النامية، ولاستكمال الإجابة عن التساؤل الثالث تجلت أهمية إكمال اتفاقية (بريتون وودز) بإنشاء منظمة عالمية للتجارة "WTO" هدفها تخفيض الحواجز أمام المبادلات الدولية للبضائع، إلا أنه لوحظ

أن هذه الفكرة فشلت منذ مهبها ولم ترى النور إلا في الأول من شهر حزيران لسنة 1995^(xv) وذلك بعد الانتهاء من محادثات جولة الاوروغواي للغات التي انتهت في الخامس عشر من تشرين سنة 1993 والتي ما هي إلا شكل جديد من أشكال تكيف الاقتصاد العالمي مع المرحلة الراهنة التي تعرفها الاقتصاديات الدولية وفق مصالح القوى الاقتصادية العظمى المسيطرة على التجارة العالمية، وتم تعويضها بإنشاء ((الغات)) "GAAT" التي هي الاختصار الشائع للعبارة الانكليزية التي تعني الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة بجنيف سنة 1947 في شكل محادثات متعددة الأطراف، هدفها التخفيض التدريجي للحواجز والعراقيل الجمركية وغير الجمركية أمام المبادلات الدولية عبر العديد من الدروات^(xvi).

ويمكن تعريف ((الغات)) على أنها معاهدة دولية تنظم المبادلات التجارية بين الدول التي تقضي الانضمام إليها، والتي ارتفع عددها من (23) دولة عند إبرام هذه المعاهدة في سنة 1947 إلى (118) دولة في أوائل سنة 1994، وعلى الرغم من أن (الغات) ليست منظمة عالمية من الناحية القانونية، مثل صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي، فإنها قد اكتسبت بقوة الممارسة عبر ما يقارب من نصف قرن وضع المنظمة العالمية غير الدائمة التي تمارس مهامها من خلال سكرتارية دائمة مقرها جنيف. ومع ذلك لا يطلق على الدول المنظمة إلى الغات اسم ((الدول الأعضاء)) وكان من أهم الأعمال التي قامت بها سكرتارية الغات الإشراف على جولات المفاوضات حول التعريفات الجمركية والإجراءات والقواعد المنظمة للتجارة الدولية بين الدول المنظمة إلى الاتفاقية^(xvii)، وقد بلغ عدد هذه الجولات سبعة جولات بما فيها الجولة الأخيرة التي اختتمت أعمالها في 15 ديسمبر 1993، والمعروفة بجولة أوروغواي نسبة إلى الدولة التي اجتمع فيها المؤتمر الوزاري الذي أقر جدول أعمال هذه الجولة من المفاوضات في 1986. وبمقتضى نتائج جولة أوروغواي سوف ينتهي الوضع المؤسسي المؤقت للغات، وتتحول إلى منظمة دائمة ذات كيان قانوني دولي يطلق عليه اسم "منظمة التجارة العالمية".

ويتجلى الهدف الرئيس من إنشاء الغات كما سبق الإشارة إليه هو ما يطلق عليه عبارة "تحرير التجارة الدولية"^(xviii)، أي إزالة الحواجز التجارية الجمركية وغير الجمركية التي تضعها الدول في وجه تحركات السلع عبر الحدود الدولية، وفتح الأسواق وإتاحة أوسع المجالات للمنافسة الدولية.

وينبثق هذا الهدف من "مبادئ الليبرالية الاقتصادية" التي تهدف إلى أن حرية التجارة، بل الحرية الاقتصادية عموماً، تدفع كل دولة إلى التخفيض في ما هي مؤهلة لإنتاجه بشكل أفضل وأرخص عن غيرها من الدول، أي في ما تملك من ميزة نسبية في إنتاجه، وعندما يحدث ذلك فإن الكفاءة في تخصيص الموارد داخل كل قطر وتقسيم العمل في ما بين أقطار العالم يصلان إلى المستوى الأمثل، ويزداد الإنتاج وترتفع مستويات المعيشة في كل الأقطار^(xix)، ولذلك كان الهدف الذي تدور حوله جولات المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف التي أشرفت سكرتارية الغات على تنظيمها هو إجراء تخفيضات متتابعة في الرسوم الجمركية وإلغاء هذه الرسوم عن بعض السلع، تشجيعاً لنمو التجارة العالمية، وهذا ما يوضح لنا الجدول الآتي:

جدول رقم (1)
الدورات السبعة للغات ما بين 1947 إلى 1993

ت	دورة المحادثات	السنة	عدد البلدان المعنية	محتوى المحادثات	النتائج المحققة
1	جنيف	1947	23	الحقوق الجمركية منتوج بمنتوج	45000 تنازلات (تخفيضات) للتعريفات الجمركية
2	انيس	1949	33	الحقوق الجمركية منتوج بمنتوج	تخفيضات جديدة للحقوق الجمركية
3	توركاوي	1951	34	الحقوق الجمركية منتوج بمنتوج	تنازلات إضافية في التعريفات الجمركية بإجمالي 55000
4	دورة ديلون	1960 - 1961	45	الحقوق الجمركية منتوج بمنتوج	مراجعة الحقوق الجمركية بعد إنشاء (CEE) السوق الأوروبية المشتركة بالإضافة إلى تنازلات جديدة
5	دورة كينيدي	1964 1967	48	الحقوق الجمركية تخفيض خطي بالإضافة إلى طرح دراسة الحواجز غير الجمركية	تخفيض الحقوق الجمركية بمتوسط 35% على المنتجات الصناعية و20% على المنتجات غير الصناعية
6	دورة طوكيو	1973 1979	99	الحقوق الجمركية تخفيض عام غير خطي بالإضافة إلى طرح منازعات الحواجز غير الجمركية	التوصل إلى العديد من الاتفاقيات خاصة ما تعلق ب(الاعراق، الإعانات، الأسواق العمومية..) كما تم تخفيض في المتوسط ا لحقوق الجمركية على المنتجات الصناعية بالنسبة للبلدان الصناعية نسبتته 4.7%
7	دورة الأوروغواي	1986 1993	110	الحواجز الجمركية وغير الجمركية، المنتجات الزراعية، الانجاز في الخدمات، حقوق الملكية الفكرية بالإضافة إلى طرح تدابير الاستثمار	التوصل إلى العديد من النتائج أهمها: تحرير التجارة في السلع بفتح أسواق البلدان الأعضاء، من خلال تخفيض الرسوم الجمركية عن الواردات، وتعويض الحواجز غير الجمركية وذلك بدون تجاوز مستويات محددة من طرف الاتفاقية بالإضافة إلى نتائج أخرى تم التوصل إليها في مجالات تجارة الخدمات وحقوق الملكية الفكرية واتخاذ التدابير لمكافحة ظاهرة الاعراق.

المصدر : إبراهيم العيسوي ، الغات وأخواتها: النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، آذار 1995 .

فمن خلال ملاحظتنا للجدول المذكور، يتضح لنا أنه من خلال تاريخ دورات المحادثات من جهة، مدى أهمية الخلافات والنزاعات التي طرحت أمام سكرتارية ((الغات))^(xx) والتي زادت بتزايد الأعضاء المشاركين والمنظمين إليها فبعد 23 دولة أثناء إنشائها بجنيف (1947) انتقل العدد إلى 99 دولة أثناء دورة طوكيو التي دارت ما بين (1973) إلى (1979) ثم إلى (110) دولة أثناء دورة أوروغواي التي دارت ما بين (1986) إلى (1993) .

ومن جهة أخرى يمكننا القول وبصورة أكثر تحديداً أن الجانب التعاقدى للغات الذي كان مقصوداً في بداية الأمر على الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة، قد تطور بمرور الزمن، بحيث أصبح يشتمل في الوقت الراهن (قبل قيام منظمة التجارة العالمية) على ثلاثة أنواع من الاتفاقيات الدولية^(xxi).

أ- **الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة** : وما أدخل عليها من تعديلات، واضياف إليها من شروح وإيضاحات، وما استحدث فيها من مواد، وخصوصاً تلك المواد التي تعالج قضايا التجارة والتنمية، والتي تؤكد على تعهد الدول المتقدمة بتمكين الدول النامية من استخدام إجراءات خاصة لتشجيع تجارتها وتنميتها، ومنحها معاملة تفضيلية من دون التزام مقابل من جانبها، وينبغي هنا ملاحظة أن الاتفاقية تشمل بالإضافة إلى موادها المختلفة، جداول التزامات الدول بالتعريفات الجمركية المخفضة التي تم التوصل إليها في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف التي تنظمها الغات، إذ جرى العرض على اعتبار هذه الجداول جزءاً لا يتجزأ من الاتفاقية العامة.

ب- **مجموعة أخرى من الاتفاقيات** : التي تم التوصل إليها وخصوصاً في نهاية جولة مفاوضات طوكيو (1973 - 1979)، وهي ما يطلق عليها "الاتفاقات الجمعية" "Plurilateral Agreements" التي لا تلزم جميع الدول الأعضاء في الغات، وإنما يسري مفعولها فقط على مجموعة الدول المنظمة إليها وكما قامت جولة أوروغواي بتحويل عدداً من هذه الاتفاقيات إلى اتفاقيات متعددة الأطراف "Agreements Multilateral" ملزمة لجميع الدول الأطراف في الغات، مثل "اتفاق مكافحة الإغراق واتفاق الدعم" ، وإجراءات مواجهته و "اتفاق القيود الفنية على التجارة".

ج- **اتفاقية متعددة الأطراف "Multi-fibre Arrangement"**^(xxii): التي تنظم التجارة في المنسوجات والملابس وفق استثناء من القواعد العامة للغات، إذ تحدد هذه الاتفاقية حصصاً كمية لصادرات الدول النامية من المنسوجات والملابس إلى الدول المتقدمة، وتشرف على تنفيذ هذه الاتفاقية لجنة خاصة في الغات. هذا عن الجانب التعاقدى للغات، أي الاتفاقيات التي تعاقبت الدول المنظمة إليها على الالتزام بتنفيذها، أما فيما يتعلق بالجانب الوظيفي للغات، فيمكننا القول أن الغات، المؤسسة غير الدائمة تؤدي ثلاث وظائف^(xxiii):

(1) الإشراف على تنفيذ المبادئ والقواعد والإجراءات التي تتضمنها الاتفاقات المختلفة المشار إليها سابقاً في ما يتعلق بتنظيم التجارة الخارجية بين الأطراف المتعاقدة في الغات.

(2) تنظيم جولات المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف من أجل إحراز مستويات أعلى لتحرير التجارة، ومن أجل جعل العلاقات التجارية بين الدول أكثر شفافية وأكثر قابلية للتنبؤ ومن ثم أقل إثارة للمنازعات.

(3) الفصل في المنازعات التي تثور بين الدول بشأن علاقتها التجارية، أي القيام بوظيفة ((المحكمة الدولية)) التي تنظر في القضايا التي يرفعها طرف متعاقد في الغات ضد طرف أو أكثر من الأطراف الأخرى المتعاقدة.

ومن المبادئ الرئيسية التي تعمل بها الغات، نجد أنه عندما تنظم الدول إلى الغات فإنها لا تقوم بإزالة ما تفرضه على التجارة الخارجية من حواجز فوراً، وإنما تتعهد بالسعي المتواصل لإزالة هذه الحواجز وفتح الأسواق، وبالدخول في مفاوضات مع غيرها من الدول المنظمة إلى الاتفاقية لتبادل التخفيضات الجمركية أو التنازلات كما تتعهد الأطراف

أو الدول المتعاقدة وفقاً لمصطلحات الغات بالالتزام بمجموعة من القواعد والإجراءات والضوابط لتنظيم التجارة الدولية فيما بينها، وتتضمن القواعد العشر الآتية:

- (أ) الالتزام بأن التعريفات الجمركية هي الوسيلة الوحيدة للحماية.
- (ب) التعهد بأن استخدام التعريفات أو غير ذلك من القيود يتم بطريقة غير تمييزية.
- (ج) التعهد بالتخلي عن الحماية وتحرير التجارة الدولية على المدى الطويل.
- (د) الالتزام بتعميم المعاملة الممنوحة للدول الأكثر رعاية.
- (هـ) الالتزام بمبدأ المعاملة القومية.
- (و) الالتزام بتجنب سياسة الاغراق.
- (ز) التعهد بتجنب دعم الصادرات.
- (ح) إمكانية اللجوء إلى إجراءات وقائية في حالات الطوارئ.
- (ط) إمكانية التقييد الكمي للتجارة في حالة وقوع أزمة في ميزان المدفوعات.
- (ي) المعاملة المتميزة والأكثر تفضيلاً للدول النامية.

وعلى الرغم من أهمية النتائج المبينة على الجدول السابق والمتوصل إليها في كل دورة، إلا أننا سوف نركز اهتمامنا أكثر على تلك الاتفاقيات والنتائج الهامة المتوصل إليها خلال الدورة الأخيرة ذلك أن دورة الأوروغواي سوف تبقى بلا شك في تاريخ "الغات" من أهم الدورات، على اعتبار أنها الدورة الأكثر طولاً من حيث المدة الزمنية، إذ دامت سبعة سنوات ويمكن ارجاع ذلك إلى طبيعة المحادثات الحساسة في حد ذاتها، وصعوبة الملفات المعالجة، وإلى تلك المواقف المتعارضة والمتصلبة ما بين أكبر الأطراف المتنازعة للقوى الاقتصادية، وخاصة تلك المواقف التي برزت ما بين طرفين متعاقدين أساسيين هما: الولايات المتحدة الأمريكية ومجموعة بلدان الاتحاد الأوروبي "UE" وكذلك لكونها من أكبر الدورات طموحاً واتساعاً في معالجة مختلف أشكال المواضيع، والتي تمحورت أساساً على تناول ثلاثة مشاريع مختلفة، كمحتوى لهذه الدورة، والتي تركزت على مواضيع المنتجات الزراعية، تجارة الخدمات، العمل على تحطيم الإجراءات الحمائية^(xxiv) وعلى غرار ذلك فقد شكلت العديد من التساؤلات، جوهر المحادثات، كما اعتبرت بعض المواضيع المتناولة بأنها تقليدية مثل (طرح الأشكال المتعلقة بالزراعة، والنسيج والملابس...)، في حين اعتبرت مواضيع أخرى بأنها جديدة، مثال (تلك المتعلقة بطرح مشاكل حقوق الملكية الفكرية، أو تلك الإجراءات المتعلقة بالاستثمارات المتصلة بالتجارة)، ومن بين المواضيع الجديدة التي استوجب الاهتمام بها، نجد تلك الإجراءات المتعلقة بالتجارة والمتضمنة الاستثمارات الأجنبية^(xxv).

وعلى العموم يمكن تلخيص أهم الاتفاقات المتوصل إليها عند نهاية جولة الأوروغواي، والتي سوف تتولى أمور تنفيذ هذه المجموعة من الاتفاقيات الدولية، وهذا الكيان هو الذي سيناظ به الإشراف على تنفيذ الغات (WTO) منظمة التجارة العالمية وأخواتها من جانب الدول الأعضاء، وكذلك فض ما يثور بشأنها من نزاعات تجارية، فضلاً عن تنظيم المفاوضات الدولية، لتحقيق المزيد من التحرير في التجارة العالمية، ومن أهم اتفاقات أخوات الغات عند سنة (1994) نذكر ما يأتي^(xxvi):

- (1) الاتفاقات الخاصة بالتجارة في المنتجات الزراعية والمنسوجات والملابس.
- (2) الاتفاقات الخاصة بالقيود الفنية على التجارة، والدعم والإجراءات المضادة، أو التعويضية والإجراءات الوقائية.
- (3) الإجراءات الخاصة بالاتفاقات الصحية المؤثرة في التجارة العالمية، وقواعد المنشأ للمنتجات الداخلة في التجارة، وإجراءات تراخيص الاستيراد، وإجراءات التفتيش على البضائع قبل الشحن.

- (4) الاتفاقات حول تنفيذ بعض مواد "الغات" مثل الاتفاق حول تنفيذ المادة (6) والمتعلقة بالإغراق ومواجهته، والاتفاق حول تنفيذ المادة (7) المتعلقة بالتصميم الجمركي .
- (5) الاتفاقات العامة للتجارة في الخدمات .
- (6) الاتفاق حول قضايا التجارة المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية.
- (7) الاتفاق حول قضايا التجارة المتعلقة بحماية حقوق الملكية الفكرية.
- (8) مذكرات التفاهم حول قواعد المنازعات وإجراءاتها، وحول متابعة منظمة التجارة العالمية للسياسات التجارية للدول الأعضاء.
- (9) اتفاقات الجمعية حول التجارة في الطائرات المدنية، والمشتريات الحكومية، ومنتجات الألبان اللحوم.^(xxvii) وكما سبق الإشارة إليه، فإن هذه الاتفاقات ليست ملزمة لكل الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، وإنما هي ملزمة فقط لمن ينضم إليها من هذه الدول.

وعليه فإن اتفاق الأوروغواي يعد للتجارة متعددة الأطراف والذي أصبح سارياً منذ الأول من كانون الثاني عام (1995) بعد فترة تزيد عن سبع سنوات شاقة من المفاوضات المكثفة، أكثر الاتفاقات شمولاً منذ اتفاقية "الغات" المبرمة عام (1947)^(xxviii)، فاتفاق جولة أوروغواي كما سبقت الإشارة إليه يفرض بالإضافة إلى تجارة السلع، مجالات لم تكن تشملها "الغات" مثل التجارة في الخدمات وحقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة ومعايير الاستثمار المتصلة بالتجارة، ومن شأن هذا الاتفاق أن يدعم قواعد التجارة الدولية، كما أنه مهد الطريق لإنشاء منظمة التجارة العالمية (WTO) التي ستقوم بمراقبة العلاقات التجارية لأكثر من (120) بلداً وقعت على الاتفاق^(xxix)، ذلك أنه نتيجة تزايد عدد الأطراف المنظمة إلى التبادل الدولي، أصبحت "الغات" عاجزة عن ضمان السير الحسن للاقتصاد الدولي، وتوفير قواعد قادرة على ضمان المنافسة الدولية القانونية، وعليه بات من الضروري حسب العديد من الأطراف المشاركة في المباحثات لتغيير قواعد "الغات" على العديد من الأصعدة.^(xxx)

ثانياً - إنشاء منظمة التجارة العالمية :

أنشأت منظمة التجارة العالمية عام (1995)، وهي واحدة من أصغر المنظمات العالمية عمراً، حيث أنها خليفة الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة "الغات" والتي أنشأت في أعقاب الحرب العالمية الثانية. لقد جاء تأسيس منظمة التجارة العالمية بعد أن شهد العالم نمواً استثنائياً في التجارة العالمية، فقد زادت صادرات البضائع بمتوسط 6% سنوياً وساعدت "الغات" ومنظمة التجارة العالمية على إنشاء نظام تجاري قوي ومزدهر مما أسهم في نمو غير مسبوق. فقد جاء إنشاء المنظمة على أثر الاتفاق المتوصل إليه عبر جولة الأوروغواي والذي يتضمن إنشاء المنظمة العالمية للتجارة (WTO). اجتمع بتاريخ 15 نيسان من عام 1994^(xxxi)، ممثلو (118) دولة في مراكش (المغرب) للتوقيع المبدئي على ما تمخضت عليه جولة أوروغواي من اتفاقات ومذكرات تفاهم وقرارات وزارية، وإنشاء المنظمة الدولية الجديدة التي أطلق عليها اسم " منظمة التجارة العالمية" (WTO) التي ظهرت إلى حيز الوجود في الأول من شهر حزيران (1995) لتولي المهام الآتية:^(xxxii)

- 1- الإشراف على تنفيذ الاتفاقات المنظمة للعلاقات التجارية بين الدول الأعضاء بما في ذلك الاتفاقات الجمعية.
- 2- تنظيم المفاوضات التي ستجري بين الدول الأعضاء مستقبلاً حول المسائل المتعلقة، وبعض الأمور الأخرى المتفق عليها في جولة أوروغواي، فضلاً عن المفاوضات الرامية إلى تحقيق المزيد من التجارة بوجه عام.
- 3- الفصل في المنازعات التي قد تنشأ بين الدول الأعضاء حول تنفيذ الاتفاقات التجارية الدولية، طبقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه في هذا الشأن في جولة أوروغواي .
- 4- متابعة أو مراقبة السياسات التجارية للدول الأعضاء وفق الآلية المتفق عليها في هذا الصدد، بما يضمن اتفاق هذه السياسات مع القواعد والضوابط والالتزامات المتفق عليها في إطار المنظمة.

5- التعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والوكالات الملحقة بهما، من أجل تأمين المزيد من الاتساق في عملية صنع السياسات الاقتصادية على الصعيد الدولي، وعلى العموم تشكل الاتفاقات المتوصل إليها كنتائج في جولة الأوروغواي، جنباً إلى جنب مع الاتفاق المنشأ لمنظمة التجارة العالمية، نظاماً قانونياً جديداً للتجارة متعددة الأطراف، يتسم بالخصائص الآتية.^(xxxiii)

أ- يغطي النظام الجديد كل قطاعات التجارة العالمية تقريباً، فقد امتد نطاق تطبيق القواعد الدولية للتجارة ليشمل ليس فقط تجارة السلع الرئيسية التي لم تكن مغطاة في الغات (1947). بل أيضاً التجارة في الخدمات والقضايا التجارية المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية.

ب- ينطوي النظام الجديد على قدر من التعزيز لخطوات تحرير التجارة العالمية .

ج- يتسم النظام الجديد بدرجة عالية من التفصيل والوضوح والاحكام في الكثير من قواعده وإجراءاته.

د- يتضمن النظام نشوء كيان قانوني جديد هو منظمة التجارة العالمية التي تملك صلاحيات أكثر مما كان متاحاً لسكرتارية الغات.

هـ- إعادة التأكيد على الالتزام الدولي بمنح معاملة متميزة وأكثر تفضيلاً للدول النامية بوجه خاص من خلال تضمين معظم الاتفاقات وإعلان مراكش ذاته بنوداً بهذا المعنى. ومع ذلك فإن النظام الجديد لا يحتوي على ضمانات كافية لتنفيذ هذه الالتزامات من جانب الدول الصناعية المتقدمة.

ثالثاً - السياسات التجارية الخارجية وتداعيات الأزمة المالية العالمية :

لقد حدثت الأزمة المالية الاقتصادية العالمية في وقت بدأت تظهر فيه بوادر تدل على تباطؤ النمو الاقتصادي بسبب السياسات التجارية الخارجية لكثير من الدول الرأسمالية مما انعكست تلك السياسات إلى أزمة مالية دولية لم تتوقف على اقتصاديات تلك البلدان بل انتقلت إلى كثير من بلدان (OECD)، وسرعان ما امتد التأثير إلى دول الاقتصاديات الناشئة والدول النامية من خلال الهبوط الحاد في الطلب على سلعها وفي حجم الاستثمار المباشر وفي أسعار السلع إضافة إلى الشحة في تمويل التجارة. لقد واجه الاقتصاد العالمي أزمة مالية خانقة نتيجة للسياسات الاقتصادية في التجارة الخارجية وأسباب أخرى كانت وراء تلك الأزمة المالية التي تفجرت في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث ما انتقلت تلك التداعيات إلى بلدان كثيرة منها المتقدمة والنامية على حد سواء، وقد شهد الاقتصاد العالمي تباطؤاً في نموه الحقيقي من 5% عام 2006 إلى 4.7% عام 2007 بسبب انخفاض معدل النمو في البلدان المتقدمة من 3% عام 2006 إلى نمو 2.6% عام 2007 لا سيما في الولايات المتحدة الأمريكية ومنطقة اليورو، وكذلك بالنسبة للدول النامية والناشئة فإن اقتصادياتها هي الأخرى شهدت تراجعاً في نموها^(xxxiv).

إن الانفتاح الاقتصادي بوجه عام العامل الأكثر أهمية في ثبات حالة اقتصادات البلدان أو تخلخلها سواء كانت منها البلدان المتقدمة أو النامية على حد سواء، فنلاحظ أن الحجم النسبي لاقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية وروابطه مع اقتصادات العالم الأخرى، إذ لا تزال الولايات المتحدة الأمريكية الاقتصاد الأكبر في العالم، فهي تمثل نحو خمس إجمالي الناتج المحلي العالمي، وقد حافظت على هذا المستوى خلال العقود الثلاثة الماضية، فضلاً عن أنها المستورد الأكبر في الاقتصاد العالمي وثاني أكبر مصدر بعد منطقة اليورو، وكانت قد شهدت ارتفاعاً أكبر في حجم التبادل التجاري مع الأسواق الصاعدة والبلدان النامية حتى نهاية عام 2006 ، الأمر الذي ارتفع بصدده نصيب هذه البلدان في انكشافها الاقتصادي مع الولايات المتحدة الأمريكية، واستناداً إلى ذلك فإن العلاقات الاقتصادية الخارجية التي تتمتع بها الولايات المتحدة الأمريكية لها تأثيراً كبيراً في نقل الآثار الاقتصادية والمالية إلى الدول التي ترتبط معها، إذ أن زيادة الانفتاح الاقتصادي تجعل من الدول ذات حساسية للمتطلبات الاقتصادية ويصبح دورها أكثر حدة في نقل آثار الأزمات، سواء بطريقة مباشرة أم غير مباشرة.

إن موضوع اندماج البلدان في الاقتصاد العالمي وتبنيه سياسة الانفتاح والتحرير الاقتصادي والمالي، يعد عاملاً مهماً في انتشار الأزمة أو انتقالها بين بلدان العالم المختلفة.

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً – الاستنتاجات:

ما يمكن استنتاجه من خلال ما تم تناوله في فقرات البحث

1. أنه وبفضل مستويات النمو الكبير الذي شهدته التجارة الدولية والتدفقات الرأسمالية خلال العقود الماضية زادت فكرة الاعتماد المتبادل للعلاقات التجارية والمالية والدولية ما بين البلدان، ولم يحدث ذلك النمو مصادفة وإنما جاء نتيجة لعدة عوامل تصافرت فيما بينها، لتوسيع شبكة العلاقات الاقتصادية الدولية وتعدد خيوطها، بحيث أصبحت تغطي من البلدان والسلع والخدمات ما كان بعيداً من تناولها.
 2. أن النظام الجديد للتجارة العالمية سوف ينطوي على إطلاق حرية التجارة على الصعيد الدولي، وفتح أسواق جميع دول العالم على مصاريعها فوراً وبلا تمييز، واحتدام المنافسة الكاملة في كل قطاعات التجارة العالمية ومن ثم إنهاء كل الممارسات التجارية المعتمدة على دعم الصادرات أو الحماية من منافسة الواردات.
 3. أن نتائج جولة الأوروغواي سوف تضع حداً لجهود الفوضى في العلاقات التجارية بين دول العالم، وتبدأ عهداً جديداً تخضع فيه هذه العلاقات لنظام دقيق أساسه المبادئ وسياسة القانون، ولا القوة والمصلحة، وصاحب ذلك شعور قوي بالقلق بشأن المستقبل، وخصوصاً من جانب الدول النامية التي لا زالت تمثل الطرف الأضعف في النظام الاقتصادي العالمي .
 4. التأكيد هنا أن العالم سوف يشهد درجة أعلى من التحرير في المعاملات التجارية بالقياس في الوضع السابق جراء تطبيق نتائج جولة أوروغواي، الهادفة إلى تحرير التجارة العالمية.
- ثانياً – التوصيات :**

1. التدرج في خفض التعريفات على الواردات الزراعية والفترات الأطول للتنفيذ فيما يتعلق بإلغاء القيود على التجارة في السلع الزراعية، أو بعض صور الدعم الزراعي، والاعفاء من تحويل القيود التعريفية على الزراعة إلى قيود تعريفية بالنسبة إلى بعض المنتجات الزراعية، وصور الدعم الزراعي المسموح بها على سبيل الاستثناء، بما في ذلك دعم الصادرات.
2. المعاملة التفضيلية بالنسبة إلى ما قد تفرضه الدول الصناعية من إجراءات وقائية على بعض وارداتها ومن المنسوجات والملابس، وكذلك على بعض المنتجات الأخرى، وإمكانية احتفاظ الدول النامية بإجراءات وقائية لفترات أطول.
3. الاستثناء من الغاء بعض أشكال الدعم المحضور على الصادرات والدعم المحضور الموجه إلى تفضيل المنتجات المحلية على المنتجات المستوردة المثلثة، وكذلك الدعم في إطار برامج الخصخصة.
4. المدد الأطول المسموح بها لإلغاء القيود التجارية ذات الأثر في الاستثمار، وإمكانية فرض مثل هذه القيود خلال الفترة الانتقالية على بعض المشروعات الجديدة، وفترة السماح الأطول للتخلص من القيود التجارية المتعلقة بحماية حقوق الملكية الفكرية.
5. إغتنام الفرص المتاحة للضغط من أجل تمديد فترات التمتع بالإعفاءات من تطبيق بعض القواعد، ومن أجل الاحتفاظ بالمعاملة التفضيلية في المفاوضات المقبلة، ويقضي هذا الأمر عملاً جماعياً على مستوى الدول النامية ومحافلها الدولية والإقليمية فضلاً عن السعي لكسب تعاطف الدول الصناعية مع هذا الطلب.
6. المتابعة الدقيقة لمدى التزام الدول الأخرى، وخصوصاً الدول المتقدمة، بالتزاماتها في النظام الدولي الجديد للتجارة، ومدى استجابتها للدعوة، المتضمنة في الكثير من الاتفاقات والتفاهات والقرارات الوزارية.

7. الحرص على التمثيل الجيد، كميًا وكيفياً للدول النامية في المجالس والهيئات المختلفة لمنظمة التجارة العالمية، فهذه هي الساحة المباشرة لاتخاذ القرارات المتعلقة بالتجارة العالمية التي تسمح لها بزيادة المكاسب وتدنية الخسائر والحصول على معاملة متميزة وأكثر تفضيلاً من البلدان الصناعية.

8. رفع مستوى الكفاءة الإنتاجية في مختلف القطاعات الإنتاجية للاقتصاديات الوطنية للبلدان النامية بما فيها البلدان العربية ، وتطوير المنتجات من حيث الجودة ومواصفات، وتدنية تكاليف الإنتاج والتسويق، لمواجهة المنافسة في الداخل ، وللتمكن من اغتنام فرص فتح الأسواق في الخارج.

وفي ختام هذا البحث نقول أنه حان الوقت على أصحاب القرار في البلدان النامية ونحن كباحثين أن نتخلص من كثير من الأوهام حول حرية التجارة والنمو الاقتصادي التي حملتها لنا رياح الانفتاح وبرامج الاستقرار والتصحيح الهيكلي .

فالحماية ليست عيباً ، بل هي ضرورة للتصنيع، ذلك أن الدول المتقدمة والدول الصناعية الجديدة، لم تكف عن الحماية ولم تفتح أسواقها على مصاريعها على الرغم من تحولها إلى مراكز قوى صناعية ذات باس شديد، لكن العيب يكمن في الأسلوب الخاطئ الذي طبقت به الحماية في الكثير من الصناعات المحلية.

المصادر

أولاً - المراجع العربية :

- 1- اسماعيل محمد هاشم ، مبادئ الاقتصاد التحليلي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1978.
- 2- أحمد السمان ، موجز الاقتصاد السياسي ، الجزء الثاني ، منشورات كلية الحقوق - جامعة دمشق ، مطبعة جامعة دمشق ، 1965 .
- 3- ابراهيم العيسوي، الغات وأخواتها، النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، آذار 1995.
- 4- ابراهيم العيسوي وآخرون، الاعتماد المتبادل والتكافل الاقتصادي والواقع العربي، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ت 2 1990.
- 5- الاستعراض السنوي لنشاطات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO) لعام 1993، مجلة سنوية ، روما - إيطاليا (كانون الأول 1993) .
- 6- ريتشارد هارمسن "جولة أوروغواي" ، "نعمة للاقتصاد العالمي" واشنطن : مجلة التمويل والتنمية ، تصدر كل ثلاثة أشهر عن صندوق النقد الدولي ، آذار 1995.
- 7- عبد الرحمن يسري أحمد ، الاقتصاديات الدولية ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، غير منشور ، 1987 .
- 8- عبد القادر كاشير، نحو تنظيم اقتصادي دولي جديد، من منظور الدول النامية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1995.
- 9- محمد عبد العزيز عجمية ومحمد محروس إسماعيل ، التطور الاقتصادي ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ، 1976
- 10- محمد الناشر، التجارة الخارجية والداخلية، ماهيتها، تخطيطها، منشورات جامعة حلب، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، المطبعة الحديثة، 1977.
- 11- محمد يونس محمد وعبد المنعم محمد مبارك، أساسيات علم الاقتصاد، الاسكندرية- مصر، المكتبة الاقتصادية، الدار الجامعية، 1985.

- 12- مرغريتغاريتسنفرايز، صندوق النقد الدولي بعد مرور 50 عاماً ، واشنطن : مجلة التمويل والتنمية ، تصدر كل ثلاثة أشهر عن صندوق النقد الدولي ، حزيران، 1995.
- 13- مير لنداد أنغكو "تحرير الزراعة في جولة أوروغواي" واشنطن: مجلة التمويل والتنمية، تصدر كل ثلاثة أشهر عن صندوق النقد الدولي، أيلول، 1995.
- 14- نزار كاظم صباح الحيكاني، تداعيات الأزمة المالية العالمية على الأسواق المالية الخليجية، بحث غير منشور، 2009.
- ثانياً – المصادر الأجنبية :

- 1- Ministerail Conference of the World Trade Organization (WTO) , Singapore , Q.13,December 1996.
- 2- Patrick Lenain, IMF Collection Approaches, Aigierscasbah edition, January, 1998.
- 3- World Trade Organization (WTO) Printing, Chirat, Geneva, France, 1995.
- 4- Jaguesadda La Globalization, EconmicVolumel: genes collection approaches , Aigierscasbah edition, January 1998.

Michel Rainelli, Gatt, premier triage, 1993

(i) عبد الرحمن يسري أحمد ، الاقتصاديات الدولية ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، دون ناشر ، 1987 ، ص225.

(ii) أحمد السمان ، موجز الاقتصاد السياسي ، الجزء الثاني ، منشورات كلية الحقوق – جامعة دمشق ، مطبعة جامعة دمشق ، 1965 ، ص411-412.

(iii) محمد عبد العزيز عجمية ومحمد محروس إسماعيل ، التطور الاقتصادي ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ، 1976 ، ص160 .

(iv) اسماعيل محمد هاشم ، مبادئ الاقتصاد التحليلي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1978 ، ص513-515.

(v) Michel Rainelli , Gatt , Premier triage , 1993 p10-11.

(vi) محمد الناشر، التجارة الخارجية والداخلية، ماهيتها، تخطيطها، منشورات جامعة حلب، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، المطبعة الحديثة، 1977، ص19.

(vii) محمد يونس محمد وعبد المنعم محمد مبارك، أساسيات علم الاقتصاد، الإسكندرية- بيروت، المكتبة الاقتصادية، الدار الجامعية، 1985، ص396.

(viii) محمد عبد العزيز عجمية، مصدر سابق، ص165.

(ix) محمد يونس محمد وعبد المنعم محمد مبارك ، مصدر سابق، ص398.

(x) محمد عبد العزيز عجمية ، مصدر سابق، ص 146 – 151 .

(xi) محمد عبد العزيز عجمية ومحمد محروس اسماعيل ، مصدر سابق ، ص163.

(xii) Ministerail Conference of the World Trade Organization (WTO) , Singapore , P.13,December 1996 , pp1-13.

- (xiii) Patrick Lenain, IMF Collection Approaches, Aigierscasbah edition, January, 1998, PP16-17.
- (xiv) مرغريتغاريتسنفرايز، صندوق النقد الدولي بعد مرور 50 عاماً ، واشنطن : مجلة التمويل والتنمية ، تصدر كل ثلاث شهور عن صندوق النقد الدولي (عدد حزيران 1995)، ص47.
- (xv) World Trade Organization (WTO) Printing, Chirat, Genve, France, 1995,P4.
- (xvi) عبد القادر كاشير، نحو تنظيم اقتصادي دولي جديد، من منظور الدول النامية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1995، ص229.
- (xvii) Jaguesadda La Globalization, Econmic Volumel: genes collection approaches , Aigierscasbah edition, January 1998,PP86-69.
- (xviii)World Trade Organization (WTO), OP. Cit Pg.
- (xix) ابراهيم العيسوي، الغات وأخواتها: النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، آذار 1995، ص14.
- (xx) Michel RainelliGatt, OP.Cit, PP54 – 58 .
- (xxi) ابراهيم العيسوي وآخرون، الاعتماد المتبادل والتكافل الاقتصادي والواقع العربي، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، تشرين الثاني 1990، ص14 .
- (xxii) Ministerial Conference, WTO, Singapore, Op-cit,PP2-5.
- (xxiii) ابراهيم العيسوي ، الغات وأخواتها ، النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية ، مصدر سابق ، ص15.
- (xxiv) ريتشارد هارمسن "جولة الأوروغواي : نعمة للاقتصاد العالمي" واشنطن : مجلة التمويل والتنمية، تصدر كل ثلاثة أشهر عن صندوق النقد الدولي ، آذار 1995 ، ص23.
- (xxv) Ministerial Conference, WTO, Singapore, Op- Cit, PP2-5.
- (xxvi) ابراهيم العيسوي ، الغات وأخواتها ، مصدر سابق، ص51.
- (xxvii) World Trad Organization (WTO) OP-Cit,P5 .
- (xxviii) JaquesAdda LA Globalization Economic Volume 2 : genese , collection approaches, Aigierscasbah edition, 1998, PP94-95.
- (xxix) مير لنداد أنغكو "تحرير الزراعة في جولة أوروغواي" واشنطن: مجلة التمويل والتنمية، تصدر كل ثلاثة أشهر عن صندوق النقد الدولي، عدد أيلول 1995، ص43-45.
- (xxx) الاستعراض السنوي لنشاطات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO) لعام 1993، مجلة سنوية ، روما – إيطاليا (كانون الأول 1993) ، ص3.
- (xxxi) Ministerial Conference, WTO, Singapore, OP-Cit,PP2-5.
- (xxxii) ابراهيم العيسوي ، الغات وأخواتها، مصدر سابق ، ص8.
- (xxxiii) World Trade Organization, WTO,OP-Cit,PP5-7.
- (xxxiv) نزار كاظم صباح الخيكاني ، تداعيات الأزمة المالية العالمية على الأسواق المالية الخليجية ، بحث غير منشور ، 2009.
